



MC²OM

الهجرة بين المدن المتوسطة الحوار والمعرفة والعمل

ورشة إقليمية فرعية للتعلّم بين الأقران

بناء الثقة من خلال تعزيز التعاون: دور المجتمع المدني في الإدارة الحضرية للهجرة

26-25 يونيو 2019، الصرح البلدي، صفاقس

ملخص النقاشات

السياق

تلخّص هذه الوثيقة نتائج الورشة الإقليمية الفرعية للتعلّم بين الأقران ضمن مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة (MC2CM) التي عُقدت تحت رعاية بلدية صفاقس في 26-25 يونيو 2019. وقد ضمّت الورشة أكثر من 60 مشاركاً من قرابة 30 بلدية وجمعيات حكومية محلية، و16 منظمة مجتمع مدني (CSOs)، والقسم الإقليمي-الإفريقي لدى منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG-A)، بالإضافة إلى خبراء وممثلين عن المنظمات الدولية. وقد تمّ اختيار المشاركين من خلال عملية تقديم الطلبات على أساس تنافسي. (البرنامج متاح [هنا](#))

تناولت الورشة الإقليمية الفرعية للتعلّم بين الأقران مسألة التعاون بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني لتحسين إدارة الهجرة. وينبثق فحوى التوصيات والأولويات التي حدّتها المدن المشاركة في اجتماع إطلاق المرحلة الثانية للمشروع (فيينا، أكتوبر 2018). تواجه المدن ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه الورشة كوكبة من التحديات المتعلقة بالهجرة والتهجير القسري، من الأماكن التي استضافت مؤخرًا تدفقات غير مسبوقه من اللاجئين إلى البلديات الواقعة في مناطق المغادرة أو مناطق العبور للمهاجرين المتجهين إلى أوروبا و/أو أماكن أخرى حيث يستقر المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء بشكل متزايد. يؤثّر هذا التنوع في الأوضاع على سبل تعاون المدن ومنظمات المجتمع المدني مع الكيانات المحلية وكيفية التنسيق فيما بينها.

تم إجراء النقاشات وفقاً لقواعد تشاتام هاوس Chatham House، أي بعيداً عن البيانات الرسمية، حيث يتم عرض الحالات الدراسية وإبداء الملاحظات وتبادل الآراء مع التستر على هوية أصحابها.

صور الورشة متاحة [هنا](#).

الإفتتاح الرسمي وكلمات الترحيب

رحّب محمد العائدي، رئيس لجنة التعاون اللامركزي والعلاقات الخارجية ممثلاً لبلدية صفاقس، بالمشاركين بالأصالة عن رئيس البلدية منير اللومي، مؤكداً على دور صفاقس في استضافة المهاجرين واللاجئين، خاصة في خلال الحرب الأهلية الليبية في عام 2011. وأشاد السيد العائدي أيضاً بعمل منظمات المجتمع المدني المحلية التي أصبحت نشطة بشكل متزايد في دعم المهاجرين المستضعفين في صفاقس.

أكدت السيدة ليلي غاربوج، مسؤولة البرامج في مكتب وكالة التعاون السويسري في تونس، إهتمام وكالة التعاون السويسري بالأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني التونسية في مجال الهجرة. كما شجعت السيدة غاربوج على إجراء حوار بناء حول فوائد الهجرة ومساوئها في خلال الورشة.

أوضحت السيدة دنيا سميدا، رئيسة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD في تونس ومديرة مشروع ProGreS Migration، دور المركز في تونس وشددت على النهج المبتكر الذي يتبعه مشروع MC2CM في استكشاف الإدارة المتعددة المستويات للهجرة إلى جانب الرابط بين الهجرة والتحضّر.

رحّب السيد محمد البصراوي، كبير مديري الهجرة لدى منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة UCLG، بعقد الاجتماع الذي أتى في الوقت المناسب وجمع البلديات ومنظمات المجتمع المدني في ضوء التطورات الأخيرة حول إدارة الهجرة على المستوى العالمي. وأشار إلى أن المرحلة الحالية من مشروع MC2CM قد أظهرت القيمة المضافة لتبادل المعرفة بين المدن وشجّع على توحيد مجتمع الممارسات لدى منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة UCLG بشأن الهجرة. وخلص السيد البصراوي إلى أهمية مشروع MC2CM في إثراء عمل المناصرة الذي إضطلعت به منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة UCLG.

قدّم السيد لمين عباد، مدير المشروع في المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD، أهداف الورشة ومنهجية الجلسات. كما سلّط السيد عباد الضوء على أهمية تبادل الممارسات والخبرات المحلية بين المدن ومنظمات المجتمع المدني التي تواجه تحديات مماثلة.

المفاهيم الأساسية والتعريفات

عرضت السيدة كاميل لو كوز، محلّلة السياسات لدى معهد سياسات الهجرة في أوروبا، مفاهيم أساسية حول مساهمة منظمات المجتمع المدني في الإدارة الحضريّة للهجرة، إنطلاقاً من وثيقة المعلومات الأساسية:

- غالبًا ما تكون البلديات في طليعة الترحيب بالوافدين الجدد وتقديم المساعدة لهم - خاصة الأكثر ضعفاً - وهم عادة يحتاجون إلى دعم منظمات المجتمع المدني لجهة تقديم خدمات كافية في الوقت المناسب. وتشارك المدن بشكل متزايد في تصميم استراتيجيات الإدماج وتنفيذها، وهي الآن أكثر مشاركة في تعزيز التنوع.
- في السنوات الأخيرة، لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا نشطًا في مجال الهجرة، وذلك من خلال (i) زيادة الوعي بحقوق المهاجرين، على سبيل المثال دعم عملية الترحيب بالوافدين الجدد؛ (ii) تعزيز وصول المهاجرين إلى الخدمات، إما من خلال المساعدة المخصصة أو عن طريق ربطهم بأجهزة الدعم القائمة في حالات الطوارئ؛ وأخيرا (iii) تشجيع الإدماج الاجتماعي والمشاركة السياسية للمهاجرين من خلال مشاركتهم في المجالس المحلية أو من خلال إنشاء منتديات متعددة الثقافات.
- يركّز التعاون بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني عادة على مجالين رئيسيين: تشارك المعلومات بالإضافة إلى المساهمة في تصميم العمليات والسياسات. بيد أن هذا العمل المشترك ليس موفقًا دائمًا وهناك مخاطر مرتبطة بغياب التنسيق والأهداف والولايات المتباينة بين هذه الكيانات. وتتبع الصعوبات الرئيسية عادة من (i) التناقضات في السياسات؛ (ii) القيود من حيث التمويل، وآليات الشفافية والإستدامة؛ (iii) مستوى الإستجابة للإحتياجات الناشئة؛ (vi) درجة إستقلالية منظمات المجتمع المدني عندما تعتمد على التمويل العام؛ (v) المجالات المتاحة للمزيد من بناء القدرات والمهنية لدى منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية.

الشراكات بين المدن ومنظمات المجتمع المدني - الممارسات الجيدة من الميدان

قامت المدن ومنظمات المجتمع المدني بتوضيح دور كل منها في مواجهة التحديات الماثلة على المستوى المحلي. حدّد المشاركون الاحتياجات التي يواجهها المهاجرون أثناء التنقل- بدءاً من الوصول إلى الملاجئ الطارئة وصولاً إلى الغذاء والمشورة القانونية - وشدّدوا على حقيقة أن الأطفال والنساء هم الفئات المستضعفة بشكل خاص. كما أجمعت الجهات المعنية في البلديات والمجتمع المدني على وجوب توحيد الجهود لتلبية احتياجات المهاجرين والمجتمعات المضيفة.

إلى ذلك، تبادل ممثلو منظمات المجتمع المدني والبلديات تجاربهم الميدانية والممارسات الفضلى. وتم عرض ما مجموعه 10 مبادرات (هنا)، ذات الأهداف المشتركة المتمثلة في تعزيز الحوار بين الثقافات وتلبية احتياجات المهاجرين سواء كانوا لاجئين، أو نازحين داخلياً، أو مهاجرين عابرين و/أو مقيمين جدد. وقد استكشفت العروض المقدمة المجالات الرئيسية الثلاثة التي تنشط فيها منظمات المجتمع المدني والمدن جنباً إلى جنب:

- كيفية تقديم المساعدة الطارئة للمهاجرين واللاجئين في حالات الطوارئ (على سبيل المثال على الحدود اللبنانية مع سوريا، في ليبيا)؛
- كيفية تسهيل وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية (مثل كارياس في صفاقس)؛
- كيفية تعزيز التنوع والحوار بين الثقافات في المدن التي تستضيف المهاجرين واللاجئين (مثل مكناس، مالقة).

تحديات التنسيق الرئيسية بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني

بعد تحديد المجالات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني والبلديات معاً، ركّزت الجلسة التي أدارتها السيدة **لينا غاست**، **مسؤولة التعليم لدى منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة UCLG**، على قضايا التنسيق بين هذه الجهات الفاعلة. وقد تمخّضت خمسة تحديات رئيسية من النقاش:

- أجمعت البلديات ومنظمات المجتمع المدني على أن **نقص البيانات** حول عدد وملاح المهاجرين يشكل صعوبة رئيسية في تكييف السياسات والتدخلات المحلية. كما تمت مناقشة السبل الأفضل لتبادل المعلومات وصياغة ملاح الهجرة على مستوى المدينة كطرق لمعالجة هذه المسألة.
- تمت الإشارة إلى **عدم كفاية الأطر القانونية** كتحدٍ رئيسي مائل أمام منظمات المجتمع المدني والبلديات. وقد طرحت المدن الصعوبات التي تواجهها في أعمال صلاحياتها كسلطات مركزية غالباً ما تفشل في تحمل مسؤولياتها؛ وعليه، إقترحت أن تعمل البلديات على إشراكها بشكل أكبر مما هو مطلوب قانونياً. كما يجب مراعاة نقص مصادر التمويل كتحدٍ آخر.
- **قلة أو محدودية اختصاص السلطات المحلية** المعنية بقضايا الهجرة. وهذا يفاقم **أوجه غموض الأطر القانونية الوطنية**، وعلى الأخص الغموض القائم (المنطقة الرمادية) بين ما هو قانوني وما هو مسموح به. على سبيل المثال، ذكرت بعض المنظمات غير الحكومية أنها لا تستطيع، من الناحية النظرية، مساعدة المهاجرين الغير موثقين لأنهم غير نظاميين، في حين أن هذه المجموعة ضعيفة للغاية، وغالباً ما تحتاج إلى مساعدة طارئة. وفي نفس السياق، أفادت العديد من المدن أن بعض فئات المهاجرين أو اللاجئين ليس لها الحق في العمل، لكن لا يزال رواد الأعمال المحليون يوظفونهم محلياً (وإن بأجور أدنى في الكثير من الأحيان). كما يرتبط بهذا التحدي المتمثل بعدم التناظر بين برامج الهجرة والاحتياجات الحقيقية للمهاجرين.
- ناقشت منظمات المجتمع المدني والمدن التي واجهت تدفقات كبيرة من اللاجئين أو المهاجرين في السنوات الأخيرة الحاجة إلى إدارة **الأزمات بشكل أفضل في المستقبل**، والعمل معاً لوضع خطط للطوارئ، وتحديد الإنذارات المبكرة بشكل أفضل، والإستعداد لتنسيق

تدخلاتها على الأرض. ويزيد التواصل غير الكافي بين الجهات المعنية في المدن والمجتمع الحضري، خاصة في حالة عدم وجود شبكات قوية للهجرة الحضرية، من تفاقم هذا الوضع.

• يتمثل التحدي الأخير الذي تمت معالجته في نقص الخبرة لدى بعض منظمات المجتمع المدني وحادثة تعاونها مع السلطات المحلية في بعض الأقاليم. في بلدان مثل المغرب، تنشط منظمات المجتمع المدني منذ عقود وهي تتمتع بالخبرة في العمل مع البلديات، وتقديم العطاءات لحشد التمويل، وإدارة المشاريع والإبلاغ عن أنشطتها. ومن باب المقارنة، بدأت المنظمات غير الحكومية المستقلة تبرز على الساحة في تونس أو ليبيا، لكن الكثير منها لم يثبت بعد خبراته ويخض مرحلة التعزيز والإحتراف. في بلد مثل تونس، تُعتبر الديمقراطية المحلية حديثة العهد أيضاً، أسوةً بالتعاون بين المدن والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

التوصيات لضمان التنسيق المستدام، والمرن والفعال بين المدن ومنظمات المجتمع المدني

في خلال الجلسة الختامية التي ترأسها السيد خيسوس سالسيدو، الخبير المساعد لدى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إستكشف المشاركون سبل التحرك نحو تنسيق أكثر استدامة ومرونة وفعالية. وقد تم تحديد الأولويات التالية:

• **الإطار القانوني:** أقر المشاركون بأن هذا الإجراء ينتمي إلى المستوى الوطني، وأجمعوا على أنه يمكنهم مواصلة المناصرة لتعزيز دورهم في إدارة الهجرة على الصعيدين الوطني والدولي.

• **التنسيق والشراكات بين منظمات المجتمع المدني والمدن:** بناءً على الممارسات الجيدة للعديد من المدن، إتفق المشاركون على أن عقد اجتماعات تنسيق منتظمة بين منظمات المجتمع المدني- وكذلك مع السلطات المحلية - أمر حاسم لإنشاء آليات فعالة للتعاون وتبادل المعلومات. كما شجّع العديد من المشاركين على تطوير شراكات رسمية بين المدن ومنظمات المجتمع المدني كوسيلة لمنح وضع خاص لمنظمات المجتمع المدني الجديرة بالثقة وتسهيل وصولها إلى التمويل. في نهاية المطاف، يجب أن يندرج هذا التنسيق وهذه الشراكات ضمن استراتيجية مشتركة على المستوى المحلي.

• **بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية العاملة في مجال الهجرة:** بحسب المشاركين، يفتقر العاملون في القطاع العام في أغلب الأحيان على المستوى المحلي إلى الإلمام بحقوق المهاجرين واللاجئين؛ وبالتالي، يمكن أن يشكّل بناء قدراتهم في هذا المجال الأساس المتين للتنسيق البناء بين المدن ومنظمات المجتمع المدني.

• **إشراك المجتمعات المضيفة ومساعدة جميع الفئات المستضعفة:** بحسب العديد من البلديات، يمكن أن يصبح وجود المهاجرين في بعض الأحيان مصدر توتر داخل المجتمعات المضيفة. ويمكن أن ينتج عن ذلك خلافات بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، في الوقت الذي يتعين فيه على المدينة إعطاء الأولوية للإحتياجات الأخرى غير إحتياجات المهاجرين. وتتمثل إحدى طرق التقدم نحو الأمام في زيادة الوعي والحوار بين المجتمعات المضيفة والمهاجرين، من أجل تعزيز تماسك أفضل على المستوى المحلي، وفي نهاية المطاف، تعزيز تنسيق المساعدة المقدمة لجميع الفئات الضعيفة.

• **البراعماتية:** في خلال الورشة، أبلغ المشاركون عن نقص الموارد اللازمة لتلبية إحتياجات المهاجرين. كما عبّرت منظمات المجتمع المدني عن افتقارها في الكثير من الأحيان إلى التمويل لتوفير ما يكفي من المال للمهاجرين. وفي الوقت نفسه، أقرّت البلديات بوجود تحديد أولويات القضايا الأخرى في بعض الأحيان، بينما تواجه أيضاً قيوداً في الميزانية. باختصار، ينبغي أن يؤدي التنسيق والحوار الأفضل بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني أيضاً إلى المزيد من البراعماتية حول ما يمكن تحقيقه محلياً، في ظل محدودية الموارد والقضايا الملحة الأخرى التي تحتاج المدينة إلى معالجتها.

1. الأطر القانونية المناسبة هي أساسية لدعم الإدارة الفعالة للفرص والتحديات المرتبطة بالهجرة. يجب تحديد وتوضيح دور منظمات المجتمع المدني في مجال الهجرة ووضع المهاجرين واللاجئين من خلال إطار قانوني.
2. منظمات المجتمع المدني هي لاعب أساسي في تبادل المعلومات والممارسات الجيدة. نظرًا لوجودها على المستوى الميداني، فإن منظمات المجتمع المدني في موقع فريد يتيح لها تشارك البيانات مع المدن ودعم تطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة، بالإضافة إلى التخطيط للطوارئ.
3. تُعد منظمات المجتمع المدني شريكاً أساسياً في تقديم الخدمات للفئات المستضعفة على المستوى المحلي، وللمهاجرين وغير المهاجرين. وتملك منظمات المجتمع المدني المختلفة الخبرة في تقديم الدعم في حالات الطوارئ للأشخاص المحتاجين، بغض النظر عن وضعهم. ويشمل ذلك تسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، إلى جانب تعزيز الوصول إلى العمل.
4. يمكن الإرتقاء بمستوى التنسيق، بفضل آلية رسمية. كما يتضح من العديد من المبادرات على المستوى المحلي، توجد آليات تنسيق مختلفة لتشارك المعلومات والأفكار والمشاريع. وتكون غالباً مخصصة، وبحاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي عليها -خاصة في البلدان التي تكون فيها منظمات المجتمع المدني المستقلة والديمقراطية المحلية حديثة العهد وثقافة التعاون غائبة.
5. قد يكون للمدن ومنظمات المجتمع المدني أولويات مختلفة، لكنها تحتاج إلى الإلتقاء حول أهداف مشتركة. وعليه، تحتاج الجهات المعنية المحلية إلى إيجاد أرضية مشتركة وفهم القيود والقيود الماثلة أمام نظرائها.

ملاحظات ختامية

أكد السيد لمنين عباد، مدير المشروع لدى المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPPD، على أن التحديات المرتبطة بالهجرة تتطلب تعاوناً أفضل بين المسؤولين المحليين ومنظمات المجتمع المدني؛ وأضاف أن هذا يتطلب آليات تنسيق رسمية مع الإعترااف بالقيود الداخلية على الجانبين.

ذكر السيد محمد العايدى، رئيس لجنة التعاون اللامركزي والعلاقات الخارجية ممثلاً لبلدية صفاقس، بأن صفاقس قد واجهت تحديات مرتبطة بتدفقات الهجرة غير المدارة وغير المتوقعة، لكنه رحب بالتعاون مع المجتمع المدني باعتباره فرصة لتحسين إدارة الهجرة المتعددة المستويات على المستوى المحلي.

ملحق: أمثلة عن ممارسات حول التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمدن المشاركة في مشروع MC2CM

معرض بين الثقافات: أفريقيا 2017، ناضور

عملت بلدية ناضور وجمعية *Thissaghnasse* للثقافة والتنمية (ASTICUDE) للترويج لـ ناضور كمدينة شاملة متعددة الثقافات. ويتمثل الهدف من هذا التعاون في إظهار كيف يساهم المهاجرون في الثقافة المحلية. وبالتالي، قرّر الشركاء تنظيم معارض متعددة الثقافات على نحو منظم. وشاركت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الوزارات، والجهات المانحة ومجتمعات المهاجرين. وكما ذكر في هذه الورشة، أنشأت جمعية ASTICUDE والبلدية آلية تنسيق رسمية، فضلاً عن نظام رصد لتتبع نتائج أنشطتها. وقد ضم المعرض في دورته الأخيرة 10 دول أفريقية، بينما أصبح حدثاً بارزاً للمدينة.

مبادرة بريثال لمساعدة النازحين السوريين

مقارنة بمدن أخرى، فرضت الظروف على بريثال الإستجابة لحالة الطوارئ في ظلّ التدفق السريع للنازحين السوريين (أكثر من 8500 نازح من أصل 25000 من السكان المحليين). كان على المدينة إستضافة هؤلاء الوافدين الجدد وتخفيف التأثير على سكانها. في ظلّ غياب الدعم الكافي من الحكومة المركزية، بدأت البلدية بالعمل بشكل ناشط مع الجهات الفاعلة المحلية لإيجاد حلول مخصصة للأزمة. وقد لعبت المدينة دوراً مهماً في تحديد الإحتياجات والشركاء المحتملين لمعالجتها. وعليه، نظّمت البلدية عملية التنسيق على مستويين، مع النازحين والسكان المحليين، ولكن أيضاً مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة. وبالنظر إلى إمكانية تدهور الوضع بسرعة، فإن قيادة بريثال وقّرت بالفعل المساعدة الأساسية للوافدين الجدد وساعدت في الحدّ من الضغوط على الخدمات العامة المحلية.

"كن مهاجراً وتحدث عن المواطنة في مالقة" من إعداد الجمعية المغربية من أجل دمج المهاجرين/المهاجرات

شملت هذه المبادرة بلدية مالقة، والجمعية المغربية من أجل دمج المهاجرين/المهاجرات وكوكبة من منظمات المجتمع المدني المحلية المرتبطة بشكل وثيق بمجتمعات المهاجرين. وكان الهدف هو تشجيع المهاجرين الذين يعيشون في مالقة على التبادل الثقافي حول معنى أن يكونوا مهاجرين وأرائهم في المواطنة. وقد تم تنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة، بمشاركة مسؤولين، ومجتمعات مضيقة ومهاجرين، لتشجيع إقامة علاقات جديدة بين المجتمعات التي لا تتفاعل عادةً مع بعضها البعض.

التعاون بين مكناس وكنفدرالية الطلبة والمتدربين الأفارقة في المغرب

تهدف هذه المبادرة إلى سدّ الفجوة بين البلدية ومنظمات المجتمع المدني الداعية إلى مشاركة الطلاب والمتدربين الأفارقة في الفضاءات العامة. وقد بدأت مدينة مكناس في العمل عن كثب مع كنفدرالية الطلبة والمتدربين الأفارقة في المغرب، وهي الآن على وشك التوقيع على اتفاق رسمي مع هذه المنظمة. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لتصميم خطة العمل السنوية ليتم تنفيذها بشكل مشترك بين منظمة المجتمع المدني والمدينة. وبحسب مكناس، تجلّى هذا التعاون في أبهى حله من خلال دمج الطلاب الأفارقة بشكل أفضل في الفعاليات المحلية وبذل جهود إضافية من البلدية لإدماجهم في القرارات المحلية.

مشروع لدعم تحسين السياسات العامة في الكامبيرون في ما يتعلق باحترام الحق في السكن اللائق، كارييتاس دوالا

في إطار هذا المشروع، تعمل كارييتاس بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية في دوالا على زيادة الوعي بالحقوق لجهة الوصول إلى المسكن اللائق وتقديم مقترحات لصوغ سياسات أفضل للسكن. وتعمل كارييتاس عن كثب مع السلطات المحلية لزيادة معرفتها بقضايا الإسكان المحلية، وتنتشر نتائج أبحاثها وتمارس الضغوط من أجل اعتماد سياسات أفضل. ونتيجة للمشروع، تمكّن السكان الذين واجهوا الإخلاء في الماضي أو الذين قد يتعرضون لخطر التشريد في المستقبل من الوصول إلى المعلومات وبدأوا في المناصرة لتغيير السياسات.

آلية مواكبة المهاجرين، جمعية أرض اللجوء التونسية

يهدف المشروع إلى تحسين ظروف السكان المهاجرين في تونس، من الإندماج الاجتماعي والإقتصادي الأفضل للهجرة إلى احترام حقوقهم. ولتحقيق ذلك، عزّزت جمعية "أرض اللجوء" Terre d'Asile التنسيق مع السلطات المحلية، لزيادة الوعي لديها بالتحديات التي يواجهها المهاجرون وللتأكد من إحالة هؤلاء إلى الخدمات المحلية المناسبة. وقد أفضى ذلك إلى آليات تعاون مختلفة، من الشراكات الرسمية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية إلى التنسيق غير الرسمي (مثل الإحالات لحالات محددة). وبفضل عمل جمعية Terre

d'Asile، أسفرت المبادرة عن الإرتقاء بتقديم الخدمات للمهاجرين، وزيادة الوعي في صفوف الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات غير الحكومية بشأن حقوق المهاجرين وتعزيز التنسيق بشكل عام.

بناء القدرات والمعارف حول قانون اللجوء، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

تهدف المبادرة التي نفذتها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى تحسين معرفة ممثلي الحكومة، ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بحقوق طالبي اللجوء واللاجئين. وقد نظمت الرابطة سلسلة من دورات التدريب وتبادل المعرفة حول المواضيع المتعلقة بحقوق اللاجئين في تونس. وقد أفضى المشروع في نهاية المطاف إلى إنشاء شبكة من منظمات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق اللاجئين، وساعد على تحسين الإدماج المحلي للاجئين، كما ساهم في صياغة قانون جديد بشأن اللجوء.

ضمان التعاون من خلال التعليم، جمعية أيادي الخير للإغاثة والأعمال الخيرية

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز معرفة حقوق المهاجرين في صفوف السلطات التي تدير مركز احتجاز المهاجرين (MDC) في تاجوراء. تعمل جمعية أيادي الخير للإغاثة والأعمال الخيرية مع ثلاث منظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني لنشر المعرفة حول حقوق المهاجرين والإطار القانوني الذي يرفع عمل مركز احتجاز المهاجرين، كما تعمل على مّدّ الجسور بين السلطات المحلية (خاصة تلك التي تتولى إدارة المركز) ومنظمات المجتمع المدني. تنوي المنظمات غير الحكومية تنظيم سلسلة من ورش العمل لزيادة الوعي حول القضايا التي يواجهها المهاجرون في ليبيا.